اقتصاد

مع توقعات زيادتها في رمضان

«المركزي» ينفي لـ«الوطن» تعديل سعر الحوالات

عبد الهادي شباط

نفى مصرف سورية المركزي لـ«الوطن» تعديل سعر الصرف للحوالات، ويأتي تصريح المركزي بالتزامن مع ارتفاع معدل حوالات السوريين من الخارج مع اقتراب شهر رمضان الكريم.

نائب عميد كلية الاقتصاد الدكتور علي كنعان أكد في حديثه لـ«الوطن» أنه لابد من تعويم سعر الصرف إلى جانب تعويم الأجور والرواتب والاستثمارات ومنح إجازات الاستيراد، معتبراً أن سعر الصرف الرسمي للحوالات ٢٥٠٠ ليرة يمثل تركز توزيع الدخل لمصلحة الأغنياء لأن المركزي يحصل على القطع الأجنبي الوارد عبر الحوالات بـ٢٥٠٠ ليرة ويمول بالسعر نفسه المستوردات التي ينفذها كبار التجار والمستوردين الذين يسعرون مستوردات في السوق المحلية بدولار يزيد عن ١٠ آلاف ليرة.

وأضاف: إن الفارق الفعلي بين سعر الصرف الرسمي (٢٥٠٠) ليرة والسعر الذي تقوم عليه أسعار البضائع والسلع في السوق المحلية بحدود (١٠) آلاف ليرة يذهب إلى جيوب المستوردين والتجار (الأغنياء) وهو ما يعزز حالة عدم العدالة في توزيع الدخل بين المواطنين، معتبراً أن تعويم سعر الصرف يحمل عدالة ونفعاً أكثر.

وأكد أنه يدعم هذا التوجه عالمياً الكثير من خبراء المال والنقد لأن مخاطر التعويم لا تختلف عن محاذير تحديد سعر الصرف خاصة أن الكثير من التقديرات تفيد بأن حجم الحوالات يصل لحدود ٥ مليارات دولار سنوياً ويوازي إلى حد ما معدل المستوردات السنوي الذي تم تقييمه في عام ٢٠١٨ بحدود ٥ مليارات دولار مع تطور في الرقم قد يصل لحدود ٨ مليارات دولار مؤخراً.

وتساءل لماذا لا يسمح للمستوردين بتمويل مستورداتهم من ودائعهم بالقطع الأجنبي المودعة خارج البلد؟ مبيناً أنه ليست هناك مخاطر على سعر الصرف عندما تكون المستوردات بالقطع الأجنبي تعادل أو تقترب من الصادرات.

ولفت إلى أن المصرف المركزي بين أن حجم الحوالات الرسمي التي تصل عبر شركات الصرافة المرخص لها بالعمل يومياً بحدود ٧ ملايين دولار في حين يرتفع هذا الرقم مع احتساب الحوالات التي تصل بطرق غير رسمية حيث يقدر حجم هذه الحوالات التي تصل بطرق غير رسمية ما بين ٣-٥ ملايين دولار يومياً.

وتوقع كنعان تضاعف حوالات السوريين خلال شهر رمضان المقبل لأنه جرت العادة مضاعفة السوريين في الخارج لحوالاتهم خلال الشهر الكريم وإرسال الكثير منهم (زكاة أموالهم) للجمعيات الخيرية، ويرأيه هذا ما يعزز تعويم سعر الصرف لجذب هذه الحوالات للقنوات الرسمية بدلاً من التوجه نحو القنوات والمنافذ غير الشرعية ودفع عمولات كبيرة للوسطاء والسماسرة وناقلي الأموال إضافة لمخاطر النصب والاحتيال التي قد ترافق عمليات تسليم الحوالات بالطرق غير الرسمية.

وعن حال الأسعار في حال تعويم سعر الصرف أكد أن الأسعار لن تتأثر لأنها حالياً مقومة على دولار لا يقل عن ١٠ آلاف ليرة واقترح أن تكون هناك لجنة مشتركة من «المركزي» ووزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والتموين والجمارك لمراقبة تمويل المستوردات والقطع الأجنبي الذي يخصص لهذا الغرض، مشككاً بأن الكثير من المستوردين الذين يحصلون على تمويل لمستورداتهم لا توازي قيم مستورداتهم القطع الأجنبي الذي يخصصون به والكثير منهم (المستوردون) لا توازي مستورداتهم حجم التمويل الذي حصلوا عليه من المركزي.

النفط يتجاوز ١١٢ دولاراً للبرميل

الوطن

ارتفعت أسعار النفط ثلاثة بالمئة أمس ليتجاوز سعر مزيج برنت ١١٢ دولاراً للبرميل في الوقت الذي تدرس فيه دول الاتحاد الأوروبي الانضمام إلى الولايات المتحدة في فرض حظر على النفط الروسي.

وذكرت «رويترز» أن العقود الآجلة لخام برنت ارتفعت لتصل إلى ١١٢,٣٩ دولاراً للبرميل، كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى ١٠٨,٨٨ دولارات.

وفي الوقت الذي قال فيه منتجون رئيسيون للنفط إنهم يواجهون صعوبة في إنتاج حصصهم المقررة بموجب اتفاقية خاصة بالإمدادات، عاد التركيز على إذا ما كان يوسع السوق تعويض الإنتاج الروسي من النفط والذي تضرر من العقوبات مع عدم وجود أي علامة تذكر على تراجع الصراع.

وأظهر أحدث تقرير صادر عن مجموعة أوبك + أن إنتاج بعض الدول لم يصل بعد إلى المستوى المتفق عليه من حصصهم الإنتاجية، وقالت ثلاثة مصادر لـ«رويترز»: إن أوبك + لم تحقق المستوى المستهدف من إنتاجها بأكثر من مليون برميل يومياً في شباط وذلك بموجب اتفاقها لزيادة الإنتاج ٤٠٠ ألف برميل يومياً كل شهر.

وتتخوف الأسواق من تأثر الأوضاع المرتبطة بأوكرانيا بإمدادات النفط من روسيا، التي تعد أحد أكبر منتجي الذهب الأسود في العالم، حيث حذر الكرملين من تداعيات فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على استيراد النفط من روسيا وأكد المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف أن ذلك سيضرب الجميع ويؤثر في ميزان الطاقة الأوروبي.

وقال بيسكوف، للصحفيين أمس: «تجري مناقشة موضوع حظر النفط (الروسي) بشكل نشط، هذا الموضوع معقد للغاية، لأن مثل هذا الحظر سيؤثر بشكل خطير على سوق النفط العالمية بشكل عام، وسيؤثر بشكل خطير وسلبي على ميزان الطاقة في أوروبا».

وأشار بيسكوف إلى أن تداعيات فرض بروكسل حظراً على النفط الروسي ستكون على الدول الأوروبية أكبر من الولايات المتحدة، لكون الأخيرة منتجة للنفط. وقال بيسكوف: «من الواضح أن الأميركيين سيبقون مع نفطهم، ووضعهم سيكون أفضل بكثير من الأوروبيين، الذين سيواجهون أوقاتاً عصيبة، قرار (حظر على النفط الروسي) سيضرب الجميع».

وفي الغضون حذر نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي، لويس دي جويندوس خوراندو، في مقابلة صحفية أمس، من أنه بسبب الأحداث في أوكرانيا سيكون التضخم في منطقة اليورو مرتفعاً لفترة طويلة من الزمن.

وفي مقابلة مع صحيفة «هاندلسبلات» الألمانية نشرت أمس، أشار المسؤول المالي الأوروبي إلى أنه قبل بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، توقع المركزي الأوروبي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤ بالمئة للعام الحالي، وأقل قليلاً للعام المقبل.

وقال نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي: «في آخر توقعاتنا حتى في أسوأ السيناريوهات لهذا العام ما زلنا نفترض نمواً (للاقتصاد) بأكثر من ٢ بالمئة في منطقة اليورو»، مضيفاً إنه «لا ينبغي توقع حدوث ركود تضخمي»، ومع ذلك أشار إلى أنه «من المحتمل أن يكون هناك تضخم أعلى لفترة أطول مما كان متوقعاً قبل الأحداث في أوكرانيا».

وفي وقت سابق، أكد البنك المركزي الأوروبي نهاية برنامج شراء الأصول الطارئة بقيمة ١,٨٥ تريليون يورو في مارس الجاري، كذلك أعلن عن خفض خطط برنامج شراء الأصول (APP)، حيث إن القتال في أوكرانيا يحفز التوقعات التضخمية.

بدورها، قالت رئيسة المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، أن توقعات التضخم الجديدة قد تم تعديلها بشكل كبير إلى ٥,١ بالمئة في عام ٢٠٢٢ و٢,١ بالمئة في عام ٢٠٢٣ و١,٩ بالمئة في عام ٢٠٢٤، ويرجح هذا بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار الطاقة.

أما بالنسبة لتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد تم تعديلها بالخفض بسبب الوضع في أوكرانيا، وبالتالي يتوقع البنك المركزي الأوروبي أن يكون نمو اقتصاد منطقة اليورو عند مستوى ٣,٧ بالمئة في عام ٢٠٢٢، و٢,٨ بالمئة في عام ٢٠٢٣، و١,٦ بالمئة في عام ٢٠٢٤.

أسعار الحليب ومشتقاته ترتفع مجدداً

السواس لـ«الوطن»: مربون يطعمون الأبقار خبزاً يابساً منذ ٣ أشهر

رامز محفوظ

ارتفعت أسعار الحليب ومشتقاته مجدداً في أسواق دمشق خلال اليومين الماضيين ووصل سعر كيلو الحليب لـ٢٢٠٠ ليرة بعد أن كان يباع بـ٢٠٠٠ ليرة كما تراوح سعر كيلو اللبنة البلدية بين ٩ و١٠ آلاف ليرة بعد أن كان يباع بسعر ٨ آلاف وتراوح سعر كيلو الجبنة البلدية بين ١٣ و١٤ ألف ليرة بعد أن كان يباع بـ١٢ ألف ليرة.

وأرجع عضو مجلس إدارة الجمعية الحرفية للألبان والأجبان أحمد السواس سبب الارتفاع مجدداً لزيادة الطلب على الألبان والأجبان خلال الفترة الحالية حيث ارتفع بنسبة تقارب ٣٥ بالمئة ، لافتاً إلى زيادة الطلب سببها التخوف حالياً من قبل نسبة من المواطنين من ارتفاع أسعارها وقلة توفرها خلال شهر رمضان لذا ازداد الطلب عليها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين السواس أن قلة المازوت الذي يستخدم للنقل ويستخدم كذلك لصناعة العبوات التي تعبأ بها الألبان لعبت دوراً كذلك برفع أسعار الحليب ومشتقاته، مضيفاً: كي لا تتوقف عجلة إنتاج الألبان والأجبان يضطر الحرفيون حالياً لشراء ليتر المازوت من السوق السوداء حالياً بسعر ٤٣٠٠ ليرة.

وأشار إلى أن الحليب ارتفع على مرحلتين خلال أسبوعين فخلال الأسبوع الماضي ارتفع سعر الكيلو بمعدل ١٠٠ ليرة وفي الأسبوع الحالي ارتفع بمعدل ٧٥ ليرة وارتفاع سعره أدى إلى ارتفاع أسعار مشتقاته من ألبان وأجبان.

وأكد أن نسبة من مربي الأبقار يلجؤون حالياً لإطعام أبقارهم خبزاً يابساً بدلاً من الأعلاف بعد ارتفاع أسعارها بشكل كبير في السوق السوداء، موضحاً أنه بعد قيام الحكومة برفع الدعم عن مربي الأبقار أصبح تجار الأعلاف يتلاعبون بأسعارها في السوق.

وبيّن أن وزارة الزراعة كانت تزود مربي الأبقار بمخصصاتهم من الأعلاف لكنها توقفت عن ذلك منذ أكثر من ثلاثة أشهر لذا يضطر المربون لشرائها بأسعار مرتفعة من السوق السوداء.

وعن حركة التصدير أكد أن تصدير السمن توقف حالياً ورغم ذلك لم ينخفض سعره بل ازداد، في حين أن تصدير الأجبان مستمر ولم يتوقف وصادراتنا تذهب إلى العراق والإمارات.

وأشار إلى أن الطلب من الإمارات والعراق على الأجبان السورية ازداد خلال الفترة الحالية ونسبة الصادرات ارتفعت بالتوازي مع قرب شهر رمضان باعتبار أن هذا الشهر مرغوب من هذه الدول.

وبخصوص تأمين الغاز المدعوم بين أن الحرفيين الذين يمتلكون ترخيصاً لمزاولة المهنة يحصلون على الغاز في حين أن أصحاب البقاليات الذين يقومون بتصنيع اللبن واللبنة من الحليب في بقالياتهم لا يحصلون عليه، مؤكداً أن الجمعية سترفع طلباً خلال اليومين القادمين إلى الإدارة المحلية من أجل تزويد أصحاب البقاليات بالغاز.

> تصدير الأجبان ما زال مستمراً إلى العراق والإمارات

جرة الغاز في السوق السوداء بـ١٣٠ ألف ليرة

مدير تموين ريف دمشق لـ«الوطن»: تنظيم مخالفات بحق معمل عدرا للغاز

عبد المنعم مسعود

ارتفع سعر كيلوغرام الغاز المنزلي ليصل إلى ١٥ ألفاً وبلغ سعر أسطوانة الغاز المنزلي ١٣٠ ألف ليرة وتجاوز سعر أسطوانة الغاز الصناعي مبلغ ١٨٠ ألف ليرة وذلك في السوق السوداء للغاز.

وكشف مصدر في جمعية معتمدي الغاز في دمشق لـ«الوطن» عن تأخر تزويد معتمدي الغاز بمادة الغاز المنزلي من فرع دمشق وريفها للغاز، مبيناً أن مدة تزويد المعتمد بالمادة تجاوزت العشرين يوما ووصلت عند بعض المعتمدين إلى شهر كامل، موضحاً أن عدد الارتباطات لدى هؤلاء المعتمدين يتراوح بين ١٥٠٠ و٢٥٠٠ ارتباط.

وبيّن المصدر أن الكميات اليومية من الغاز المنزلي التي تزود بها العاصمة وريفها تراوحت خلال الفترة الماضية بين ١٤ و٢٢ ألف أسطوانة يومياً وذلك حسب توفر الكميات.

وأكد المصدر وجود نقص في وزن أسطوانات الغاز يصل إلى ٤٠٠ غرام في كل أسطوانة ما يعني نقص ١٥ أسطوانة في كل ٣٠٠ أسطوانة في ظل الوزن الحالي للغاز داخل الأسطوانة البالغ ٨ كغ، مؤكداً أن تموين ريف دمشق نظمت ثلاثة ضبوط تموينية بخصوص هذه المسألة في معمل غاز عدرا خلال الشهرين الماضيين.

ووفقاً للمصدر فإن من يملك أسطوانات غاز «محروقات» على الرغم من رفع سعرها إلى الآن لا يستطيع التفريط بها وذلك مع بقاء سعرها في السوق السوداء مرتفعاً، حيث يتراوح بين ١٠٠ و١٥٠ ألفاً للأسطوانة الواحدة من الغاز المنزلي وما يحدد السعر هو الحاجة للشراء أو للبيع لدى المستهلك.

ولفت المصدر إلى بقاء مشكلة التوالف من الأسطوانات عالقة من دون حل في ظل عدم وجود أسطوانات حديد فارغة لدى «محروقات» على الرغم من رفع سعرها إلى أكثر من مئة ألف ليرة، مبيناً أن المشكلة أصبحت تتعاظم لدى المعتمدين فعدد الأسطوانات التالفة المرتجعة من المستهلكين يصل إلى نحو عشرين أسطوانة في كل حمل ما يؤدي إلى تراكم التوالف لدى المعتمدين.

وكشف مصدر في محروقات لـ«الوطن» أنه لا يوجد حتى الآن أسطوانات جديدة وذلك أن المعمل الخاص بتصنيع هذه الأسطوانات أو إصلاحها لم يعمل بعد على الرغم من قيام محروقات بإعطاء إيصالات بيع للمستهلكين لكن المادة غير متوفرة.

في السياق أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق لـ«الوطن» سائر شيحا موضوع الضبوط التي نظمتها الضابطة العدلية بحق معمل عدرا للغاز، كاشفاً عن تمكن الضابطة العدلية في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق من ضبط سيارة محملة بـ٣٢٥ أسطوانة غاز منزلي أمام محل لديه رخصة لتوزيع الغاز في مدينة الكسوة وتبين وجود ٢٩٥ أسطوانة بوزن نظامي ٢٤ كغ للأسطوانة وكمية سبع أسطوانات فارغة إضافة إلى ٢٣ أسطوانة بأوزان زائدة من ٢٦ إلى ٣٠ كغ، بانتظار التحقيق في كميات الوزن الزائد ومصدر هذه الزيادات، تم ضبط الكمية وحجزها وتحويل المتورطين إلى القضاء.

> مشكلة الأسطوانات التالفة عالقة من دون حل.. وتراكم في «التوالف» لدى المعتمدين

بعد أوكرانيا.. وارتفاع أجور الشحن والمازوت.. حجة جديدة لدى التجار لرفع الأسعار: البرد!!

رامز محفوظ

يبدو أن دائرة المواد الاستهلاكية الأساسية المستبعدة من موائد السوريين تتسع يوماً بعد آخر مع وصول الأسعار إلى أرقام باتت خارج طاقة ومقدرة شريحة واسعة من السوريين من ذوي الدخل المحدود.

فبعد خروج اللحوم الحمراء والبيضاء ومواد أخرى أساسية من قائمة غذاء شريحة واسعة من السوريين تتجه الخضار لتتضم لقائمة المواد المستبعدة مع وصول أسعارها إلى أرقام غير مسبوقة لم تشهدها من قبل، حيث وصل سعر كيلو الباذنجان في أسواق دمشق لحدود ٤ آلاف ليرة وتراوح سعر كيلو البندورة بين ٣٠٠٠ و٣٥٠٠ ليرة وكيلو الزهرة ٢٥٠٠ ليرة بعد أن كان يباع منذ أيام قليلة بحدود ٧٥٠ ليرة كما وصل سعر كيلو البطاطا إلى ٣ آلاف ليرة وكيلو الكوسا بحدود ٥ آلاف وكيلو الفليفلة لـ٤ آلاف ليرة.

عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد بين لـ«الوطن» أن البرد الشديد والصقيع أثرا بشكل كبير على أسعار الخضر خلال الفترة الحالية إضافة لصعوبة تأمين التدفئة للبيوت البلاستيكية في ظل غلائها وعدم توفرها، فضلاً عن زيادة أجور نقل الشاحنات المحملة بالخضر من المحافظات المنتجة إلى سوق الهال إذ إن أجرة الشاحنة ارتفع بحدود ١٠٠ ألف ليرة فعلى سبيل المثال كان أجرة الشاحنة من طرطوس إلى دمشق كان منذ أسبوع بحدود ٤٠٠ ألف ليرة وأصبح اليوم بـ٥٠٠ ألف ليرة.

وأشار إلى أنه بسبب ضعف القوة الشرائية للمواطن وفي ظل الغلاء الحالي للأسعار انخفض استجرار الخضار من سوق الهال بدمشق والكميات التي تصل إلى سوق الهال انخفضت بنسبة ١٥ بالمئة عن الكميات التي كانت تصل للسوق خلال الفترة ذاتها من الأعوام السابقة.

وأضاف: كان يأتي منذ شهرين تقريباً إلى سوق الهال بدمشق حوالي ٥٠ سيارة محملة بالخضر والفواكه من طرطوس، أما اليوم فلا يأتي سوى ١٠ سيارات، موضحاً أن نقص الكميات الواردة إلى أسواق الهال يؤدي دائماً لارتفاع أسعار الخضر والفواكه.

وأوضح أن انخفاض أسعار الخضر يتعلق بالطقس ففي حال ارتفاع درجات الحرارة وتحسن الطقس من المؤكد سيزداد الإنتاج وستنخفض الأسعار، لافتاً إلى أن تصدير الخضر متوقف حالياً إلى دول الخليج وتصدر فقط الحمضيات إلى العراق وتفاح وإجاص إلى دول الخليج.

بدوره أكد الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة لـ«الوطن» أنه جرت العادة دائماً قبل حلول شهر رمضان بأيام ازدياد الإقبال على شراء الخضر السورية للتجارة ٥ آلاف طن وحصة التجار ١٣ ألف طن، مبرراً ارتفاع أسعار البطاطا رغم الاستيراد بعدم كفاية الكميات المستوردة مطالباً بالسماح باستيراد كميات إضافية.

وأوضح أن ارتفاع أسعار الخضر حالياً على الطبق الواحد يتراوح بين ٢٥٠ و٣٠٠ ليرة كما تراوح سعر كيلو الليمون بين ٣٠٠٠ و٣٥٠٠ ليرة وكيلو البرتقال بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ ليرة.

> تصدير الخضر متوقف حالياً إلى دول الخليج

وبالتالي نتيجة زيادة الطلب ارتفعت الأسعار، إضافة لارتفاع أسعار المازوت وعدم توافره للمزارعين الذين يضطرون بمعظمهم لتأمينه بطرق مختلفة وبأسعار مرتفعة والذي ترافق مع ارتفاع أجور النقل في الفترة الأخيرة بشكل كبير.

وعن تأثير البرد والصقيع الحالي على أسعار الخضر بين قرنفلة أنه لم تظهر لحد الآن معالم لتأثير البرد والصقيع على المحاصيل الزراعية وتأثيره حتى اللحظة يعتبر ضعيفاً وبالتالي لن ينعكس على الأسعار، مضيفاً: حتى لو كان تأثير الصقيع كبيراً على المحاصيل وكان هناك أضرار واضحة فإنه لن ينعكس على الأسعار فوراً ومن الممكن أن ينعكس بعد مرور حوالي ٢٠ يوماً على الأقل.